

في يومهم العالمي.. دعوات لتسليط الضوء على معاناة العمال وتعزيز حمايتهم

رام الله- الحياة الجديدة- وفا- تجدد في يوم العمال العالمي، الذي يصادف اليوم الجمعة، الدعوات لتسليط الضوء على أوضاع العمال ومعاناتهم، في ظل استمرار التحديات الاقتصادية والانتهاكات التي يواجهونها.

وتأتي هذه المناسبة بالترزامن مع تأكيدات رسمية على أهمية دور العمال في المجتمع، وطرح مطالبات بتعزيز حمايتهم وضمان حقوقهم وتحسين ظروفهم المعيشية.

الأحمد: عمال فلسطين عنوان الصمود وشركاء في معركة الحرية والاستقلال

وأكد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عزام الأحمد، أن عمال فلسطين هم عنوان الصمود وشركاء في معركة الحرية والاستقلال.

وقال في بيان لمناسبة يوم العمال العالمي، أن هذه المناسبة تجدد معاني الاعتزاز بالدور التاريخي الذي يلعبه عمال فلسطين في مسيرة النضال الوطني، وصمودهم في وجه الاحتلال وإجراءاته القمعية.

وقال الأحمد إن العامل الفلسطيني لم يكن يومًا مجرد عنصر إنتاج، بل كان وما زال في طبيعة المفاوضين عن حقوق شعبه وثوابته الوطنية، رغم ما يتعرض له من انتهاكات جسيمة، وأبرزها الحرمان من العمل، والتصنيق على لقمة عيشه، والاستغلال داخل سوق العمل، خاصة في ظل ممارسات الاحتلال التي تضرب مقومات الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن ما يواجهه عمالنا اليوم، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة أو الأراضي المحتلة، من ظروف معيشية صعبة، يتطلب تحركاً وطنياً ودولياً جاداً لضمان حمايتهم، وتعزيز صمودهم، ووقف سياسات التمييز والاستغلال التي يتعرضون لها.

ودعا الأحمد المؤسسات الدولية ومنظمات العمل إلى تحمل مسؤولياتها القانونية والإنسانية تجاه العمال الفلسطينيين، والعمل على توفير الحماية لهم، وضمان حقوقهم الأساسية وفقاً للمواثيق الدولية.

الخليلي: الاحتلال يمارس عنفاً اقتصادياً مركباً يضاعف معاناة النساء الفلسطينيات

وأكدت وزيرة شؤون المرأة منى الخليلي، أن سلطات الاحتلال لا تكتفي بتقيوض الاقتصاد الفلسطيني، بل تمارس ما وصفته بـ«عنف اقتصادي مركب» يطال النساء بشكل مضاعف، من خلال تقييد وصولهن إلى سوق العمل

«الإحصاء»: ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة والضفة خلال 2025

رام الله- الحياة الجديدة- قال الجهاز المركزي للإحصاء إن معدلات البطالة في قطاع غزة ارتفعت إلى نحو 68٪ خلال فترة الحرب، مع انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة إلى نحو 25٪ مقارنة مع 40٪ قبل الحرب، في حين ارتفعت في الضفة إلى نحو 28٪ في الربع الرابع من عام 2025 مقارنة مع نحو 13٪ في الربع الثالث من عام 2023.

وأشار «الإحصاء» في بيان، يوم العمال العالمي الذي يصادف اليوم الجمعة، إلى أن عدد العاملين في الضفة انخفض من 868 ألف عامل في الربع الثالث من عام 2023 إلى حوالي 736 ألف عامل في الربع الرابع من عام 2025 بنسبة انخفاض بلغت 15٪، نتيجة تراجع فرص العمل في عدة أنشطة اقتصادية، أبرزها البناء والتشييد، يليه نشاطالتعدين والصناعة التحويلية، ثم النقل والتخزين والاتصالات.

وفي قطاع غزة، أوضح أن عدد العاملين في الربع الثالث من عام 2023 بلغ حوالي 292 ألف عامل بنسبة مشاركة وصلت إلى 55٪، لتتراجع هذه النسبة بشكل كبير خلال الحرب إلى حوالي 32٪ في الربع الرابع من عام 2024، نتيجة فقدان فرص العمل وارتفاع أعداد العاطلين عن العمل.

وأضاف أن نتائج مسح القوى العاملة في قطاع غزة خلال الحرب أظهرت أن نحو 74٪ من الذين كانوا يعملون أصبحوا عاطلين عن العمل أو خارج القوى العاملة، فيما تضررت

والموارد، ودفعهن نحو العمل غير المنظم الذي يفتقر إلى الحماية القانونية والاجتماعية.

وفي بيان صادر عن الوزارة لمناسبة يوم العمال العالمي، شددت الخليلي على أن العدالة الاقتصادية للنساء تمثل ركيزة أساسية للصمود الوطني، ومدخلاً لبناء اقتصاد فلسطيني عادل يضمن تكافؤ الفرص ويوفر بيئة عمل آمنة وحماية اجتماعية.

وأشارت إلى مؤشرات اقتصادية تعكس تراجعاً حاداً في الاقتصاد الفلسطيني، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو 24٪، فيما انهار اقتصاد قطاع غزة بنحو 84٪، وتراجع اقتصاد الضفة الغربية بنحو 13٪. كما ارتفع معدل البطالة إلى نحو 46٪، مع تسجيل 78٪ في قطاع غزة و28٪ في الضفة الغربية، وبلوغ عدد العاطلين عن العمل أكثر من 650 ألف شخص.

وفي ما يتعلق بوضع النساء في سوق العمل، أوضحت المعطيات أن 41.5٪ منهن يعملن دون عقود، و30٪ بعقود شفوية، فيما لا تحصل سوى 47.2٪ على إجازة أمومة مدفوعة، إلى جانب استمرار فجوة الأجور لصالح الرجال. ولفتت الخليلي إلى أن الأزمة المالية، بما فيها استمرار الاقتطاعات من أموال المقاصة، فاقمت من هشاشة الوضع الاقتصادي، وانعكست سلباً على الأسر، خصوصاً التي تعيلها نساء، في حين تتفاقم الأزمة في قطاع غزة مع فقدان واسع لمصادر الدخل وار تفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.وأكدت وزارة شؤون المرأة أن هذه المؤشرات تستدعي تدخلات عاجلة لتعزيز فرص العمل اللائق للنساء، وتوسع مظلة الحماية الاجتماعية، ومعالجة العنف الاقتصادي كقضية سياسات مركزية. واختتمت الخليلي بالتأكيد أن تمكين النساء اقتصادياً يشكل مدخلاً لتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني، داعية المجتمع الدولي ومنظمة العمل الدولية إلى تحمل مسؤولياتهم للضغط من أجل وقف الانتهاكات وضمان حق العمال والعاملات الفلسطينين في العمل اللائق والعيش بكرامة.

اتحاد نضال العمال: محطة لتجديد النضال

كما أكد المكتب التنفيذي لاتحاد نضال العمال، في بيان، أن هذه المناسبة تشكل محطة تضالعية متجددة تجسدّ الدور التاريخي للطبقة العاملة بوصفها قوة أساسية في مسيرة النضال من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة، في مواجهة مختلف أشكال الاستغلال والاضطهاد.

فئة الشباب (15-29 عاماً) بشكل كبير، حيث بلغت نسبة الشباب خارج التعليم والتدريب وسوق العمل حوالي 74٪، بواقع 75٪ للذكور و73٪ للإناث.

وبيّن «الإحصاء» أن أثر الأزمة لم يقتصر على قطاع غزة، بل انعكس أيضاً على الضفة الغربية، حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل إلى حوالي 280 ألفاً في الربع الرابع من عام 2025 مقارنة مع حوالي 129 ألفاً في الربع الثالث من عام 2023.

كما ارتفعت معدلات البطالة في الضفة الغربية إلى نحو 28٪ في الربع الرابع من عام 2025 مقارنة مع 13٪ في الربع الثالث من عام 2023.

وفيما يتعلق بالعمل داخل أراضي 48 والمستعمرات، أظهرت النتائج أن عدد العاملين من الضفة الغربية انخفض من حوالي 172 ألف عامل في الربع الثالث من عام 2023 إلى 25 ألف عامل في الربع الرابع من العام نفسه، ثم ارتفع تدريجياً ليصل إلى 51 ألف عامل في الربع الرابع من عام 2025، حيث كان الانخفاض الأكبر في عدد العاملين بتصاريح عمل، إذ تراجع من حوالي 127 ألفاً إلى 14 ألفاً، فيما انخفض عدد العاملين بدون تصريح من 37 ألفاً إلى 21 ألفاً، وارتفع عدد العاملين من حملة الهوية الإسرائيلية أو المقدسية أو الأجنبية من حوالي 8 آلاف إلى نحو 17 ألف عامل.

وبحسب البيان، بلغت نسبة العمالة غير

وأوضح الاتحاد أن نضال العمال هو مسار تراكمي ممتد، يكتسب في الحالة الفلسطينية بعداً أكثر تعقيداً في ظل واقع الاحتلال؛ إذ لا يواجه العامل الفلسطيني ظروف عمل قاسية فحسب، بل يتعرض أيضاً لمنظومة استعمارية متكاملة تستهدف حقّه في الحياة والعمل، عبر سياسات القتل والحصار والتجويع، إضافة إلى القيود الاقتصادية والحواجز العسكرية والبطالة القسرية.

وأشار البيان إلى استشهد 74 عاملاً فلسطينياً خلال عام 2025، إلى جانب تسجيل آلاف حالات الاعتقال والإصابة، في مؤشر واضح على حجم المخاطر اليومية التي يتعرض لها العمال. كما أسهمت سياسات الاحتلال في تعميق الأزمة الاقتصادية، حيث ارتفعت معدلات البطالة إلى نحو 38٪، وتجاوزت 80٪ في قطاع غزة، مع تعطل مئات آلاف العمال وتراجع حاد في مستويات المعيشة.

ولفت الاتحاد إلى أن حرمان نحو 220 ألف عامل من العمل داخل أراضي عام 1948 شكّل ضربة قاسية للاقتصاد الفلسطيني، وفاقم معدلات الفقر والهشاشة الاجتماعية، في ظل خسائر اقتصادية كبيرة تكبدها العمال خلال السنوات الأخيرة.

وأكد البيان أهمية تعزيز دور المرأة العاملة الفلسطينية وتمكينها، باعتبارها شريكاً أساسياً في الإنتاج والصمود، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة توحيد الحركة النقابية الفلسطينية، وإنهاء حالة التشتت، وتحديث التشريعات العمالية، وإقرار نظام ضمان اجتماعي شامل يوفر الحماية للعمال وأسرهم، ويعزز مبادئ العدالة الاجتماعية.

ودعا الاتحاد إلى تبني سياسات اقتصادية وطنية تعالج البطالة والفقر، وتعيد بناء القطاعات الإنتاجية، وتعزز صمود الطبقة العاملة، إلى جانب فتح أسواق العمل العربية أمام العمال الفلسطينيين، وتفعيل دور المؤسسات الدولية لمساءلة الاحتلال عن انتهاكاته المستمرة بحق العمال.

وفي ختام البيان، حيّا اتحاد نضال العمال، مؤكداً أن حقوق العمال ليست منحة، بل حق قانوني وأخلاقي ثابت غير قابل للمساومة، مجدداً التزامه بمواصلة النضال النقابي والوطني حتى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

جولة ميدانية واتفاقية تعاون بين وزارة العمل والشرطة

ونفذ مدير عام الشرطة اللواء علام السقا، ووزيرة العمل

الحياة الجديدة

في يومهم العالمي.. دعوات لتسليط الضوء على معاناة العمال وتعزيز حمايتهم

إيناس العطار، جولة ميدانية على ورش العمل ومراكز الشرطة في مدينة رام الله والبيرة، بمناسبة يوم العمال العالمي الذي يصادف الأول من أيار، تأكيداً على أهمية حماية حقوق العمال، وتعزيز بيئة عمل آمنة.

وأكد السقا، أن الأول من أيار يمثل مناسبة وطنية وعالمية لتجديد التقدير لعمال فلسطين الذين يشكلون ركيزة أساسية في بناء الوطن وتعزيز صموده رغم التحديات، مشيراً إلى أن سيادة القانون وتكامل الأدوار بين المؤسسات يمثلان الأساس في حماية الحقوق وصون الواجبات وتعزيز الاستقرار المجتمعي.

كما أشار اللواء السقا، إلى أهمية تجسيد الشراكة بين المؤسسات الرسمية في حماية حقوق العمال وتوفير بيئة عمل آمنة ولائقة تمثل أولوية وطنية ومسؤولية مشتركة في مسيرة البناء والتنمية.

من جانبها، أكدت العطارى أن يوم العمال العالمي هذا العام يأتي في ظل ظروف استثنائية يعيشتها الشعب الفلسطيني، ما يجعله محطة وطنية لتجديد الالتزام بحماية حقوق العمال وكرامتهم وتعزيز صمودهم.

وشددت على أهمية الشراكة في جهاز الشرطة، باعتبارها نموذجاً وطنياً لتكامل الأدوار بين المؤسسات، بما يعزز سيادة القانون، ويحسن بيئة العمل، ويخدم استقرار المجتمع.

وشملت الجولة زيارة عدد من مواقع العمل وورش البناء، حيث التقى الوفد بالعمال واستمع إلى احتياجاتهم والتحديات التي تواجههم، مؤكداً أهمية توفير ظروف عمل لائقة وآمنة، تحفظ كرامة العامل وتصون حقوقه وفق أحكام القانون.

كما تضمنت الجولة زيارة مركز شرطة المدينة، والالتقاء بدوريات الشرطة العاملة على دوار المنارة، ثم زيارة مديرية شرطة ضواحي القدس، ومركز شرطة بيتونيا، وبلدية بيتونيا، في إطار الاطلاع على الجهود المبذولة لتعزيز الأمن والاستقرار وخدمة المواطنين.

وعلى هامش المناسبة، وقع السقا والعطارى مذكرة تعاون وتفاهم تهدف إلى تعزيز برامج التدريب المهني وتأهيل نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، وتنفيذ حملات مشتركة لمتابعة ظروف العمل، وتعزيز حماية العمال، إلى جانب تطوير التعاون في مجالات السلامة والصحة المهنية.

وحضر الجولة وتوقيع المذكرة مساعد مدير عام الشرطة للقوى البشرية العميد ياسر الفاهوم، ومدير شرطة محافظة رام الله والبيرة العميد حقوقي علي القيصري.

خبراء الأمم المتحدة: العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي ضد الفلسطينيين يُسهمان في دفعهم إلى النزوح

جنيف- وفا- أعرب خبراء الأمم المتحدة أمس الخميس، عن بالغ قلقهم إزاء تحوّل العنف الجنسي إلى أداة تُستخدم في سياق الاحتلال الإسرائيلي، بما يُرسِّخ نظام القمع من خلال تهريب السكان الفلسطينيين ودفنهم إلى التهجير القسري، وقد يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية.

وقال خبراء الأمم المتحدة أمس الخميس، عن بالغ قلقهم إزاء تحوّل العنف الجنسي إلى أداة تُستخدم في سياق الاحتلال الإسرائيلي، بما يُرسِّخ نظام القمع من خلال تهريب السكان الفلسطينيين ودفنهم إلى التهجير القسري، وقد يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية. وقال الخبراء: «لقد أصبح العنف الجنسي الذي يمارسه الإسرائيليون متجذراً في الحياة اليومية للفلسطينيين تحت الاحتلال. فهو ظاهرة متداخلة وبنوية ومنهجية، تُستخدم كأداة للسيطرة والإخضاع والتجريد من الممتلكات». واستناداً إلى نتائج عدة تحقيقات مستقلة، أوضح الخبراء أن العنف الجنسي يُستخدم في سياقات متعددة، منها مراكز الاحتجاز، ونقاط التفتيش، ومداهمات المنازل، وكذلك في التعامل مع قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على حد سواء. وأعرب الخبراء عن استيائهم من نقاعس المجتمع الدولي الذي يسمح باستمرار الإفلات من العقاب بشكل شبه كامل. وأكدوا أن «المصالح السياسية والاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية تُقدِّم على أرواح الفلسطينيين. إن هذا التجاهل للعدالة لا يُوجِّع دوامة العنف فحسب، بل يُفوّض أسس القانون الدولي». وأشار الخبراء إلى تقييدهم الصادر في فبراير/شباط 2024، وإلى تقرير لجنة الأمم المتحدة الدولية المستقلة للتحقيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة الصادر في مارس/آذار 2025، والذي خلص إلى أن العنف الجنسي والإنجابي، وغيره من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، ضد النساء والرجال والفتيات والفتيان الفلسطينيين،

غزة- وفا- صفاء البريم- يحلّ يوم العمال العالمي هذا العام في ظل استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، في واحدة من أهلك المراحل التي تمر بها الطبقة العاملة الفلسطينية، حيث يواجه العمال مستقبلاً مجهولاً وسط نسب بطالة قياسية وتدمير واسع للبنية التحتية الاقتصادية، واستمرار الحصار.

ووفقاً للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، فإن الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 تسببت في انهيار شبه كامل للبنية الاقتصادية في القطاع، حيث وصل عدد العاطلين عن العمل إلى نحو 550 ألف شخص، بنسبة 38٪ من إجمالي اليد العاملة في الأراضي الفلسطينية، فيما قدرت الخسائر التي تكبدها العمال بأكثر من 9 مليارات دولار. وتشير تقديرات محلية إلى تدمير أو تضرر نحو 90٪ من البنية التحتية في غزة، بما يعادل نحو 70 مليون طن من الركام.

وفي مواصي خان يونس، يقف الشباب يونس صالح (30 عاماً) لبيع أكواب النزة الحارة على جانب الطريق، بعدما فقد عمله في شركة



وقفة بمدينة غزة لمناسبة يوم العمال العالمي الذي يصادف اليوم الجمعة، للمطالبة بحقوق العمال وتسليط الضوء على التحديات الاقتصادية والإنسانية التي يواجهونها.

وفي مشهد آخر، يعمل الشاب خالد حجاج (28 عاماً)، الحاصل على شهادة في الهندسة المعمارية، على شحن الهواتف بالطاقة الشمسية مقابل مبلغ رمزي، بعد أن فقد مكتبه ومعداته في القصف. يقول: كل شيء دُمِّر،

ويؤكد مختصون اقتصاديون أن قطاع غزة يشهد بطالة قسرية تجاوزت 90٪، مع اعتماد واسع على المساعدات الإنسانية، في ظل تدمير أكثر من 80٪ من الاقتصاد، وتوقف المشاريع وتسريح أعداد كبيرة من العمال.

خاصة بمدينة رفح. يقول: كنت أعمل في شركة خاصة، لكن الحرب دمرت الشركات والمصانع والمكاتب، وفقدت كل شيء، منزلي ووظيفتي. اضطرت للعمل بأي وظيفة متاحة لإعالة أسرتي.

ويضيف أن شركته أصبحت خلف ما يُعرف بـ«الخط الأصفر»، وهي مناطق سيطر عليها جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال الحرب ويرفض الانسحاب منها، ما جعل الوصول إلى أماكن العمل السابقة شبه مستحيل. ووفق وزارة العمل، فقد تم تدمير نحو 37 ألف منشأة تجارية بشكل كلي.

وفي أحد أحياء خان يونس، يجوب محمد السقا (40 عاماً) برفقة ابنه حسن (13 عاماً) بين الركام لاستخراج الحجارة السليمة وبيعها، بعدما كان يدير محلاً للحلويات قبل الحرب. يقول: فقدت كل شيء، ولم يعد أمامي سوى العمل من بين الأنقاض لتأمين دخل لعائلتي. أما عبد الله حمد (32 عاماً)، الذي كان مزارعاً في شرق خان يونس، فيقف خلف عربة صغيرة لبيع الخضروات بعد تدمير أرضه ومنزله. يقول: الحياة هنا بلا رحمة، ولم يعد أمامي سوى العمل بأي شيء متاح لإعالة أطفالتي.

غزة- وفا- صفاء البريم- يحلّ يوم العمال العالمي هذا العام في ظل استمرار الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، في واحدة من أهلك المراحل التي تمر بها الطبقة العاملة الفلسطينية، حيث يواجه العمال مستقبلاً مجهولاً وسط نسب بطالة قياسية وتدمير واسع للبنية التحتية الاقتصادية، واستمرار الحصار.

ووفقاً للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، فإن الإحصائيات الرسمية تشير إلى أن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023 تسببت في انهيار شبه كامل للبنية الاقتصادية في القطاع، حيث وصل عدد العاطلين عن العمل إلى نحو 550 ألف شخص، بنسبة 38٪ من إجمالي اليد العاملة في الأراضي الفلسطينية، فيما قدرت الخسائر التي تكبدها العمال بأكثر من 9 مليارات دولار. وتشير تقديرات محلية إلى تدمير أو تضرر نحو 90٪ من البنية التحتية في غزة، بما يعادل نحو 70 مليون طن من الركام.

في مواصي خان يونس، يقف الشباب يونس صالح (30 عاماً) لبيع أكواب النزة الحارة على جانب الطريق، بعدما فقد عمله في شركة